

الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف

أ. ريماء أحمد الكبير (*)

لم تكن قضية الاحتجاج بالحديث تشغل فكر أحد من النحاة الأوائل، الواضعين لعلم النحو، المستقرئين لأحكامه من لسان العرب. لقد أثاروا النقاش حول الاحتجاج بالشعر، والاحتجاج بأقوال العرب وبالقرائات؛ ولكن أحداً منهم يحاول أن يبدي رأياً حول الاحتجاج بالحديث. فلم لاذ هؤلاء بالصمت؟ إلى أن النبي قال قولته المشهورة: "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"، فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة، وكأنها تجعل الاحتجاج بالأحاديث أمراً مسلماً به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم؟ أم لأن الوضع في الحديث كثر وتزايد، بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحررون الدقة ويتشددون التشدد كله أن يميزوا ما هو للرسول وما هو ليس له؟ أم لأن الحديث روي بعض منه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتخرجون في البت في هذه القضية؟

يبدو لي أن هذه الأسباب جميعاً جعلت هؤلاء يلوذون بالصمت دون أن يصرحوا بقول أو رأي، وكان الوقت لم يحزن بعد للقطع في مثل هذه القضية. ولو بتوا فيها كما بتوا في الاحتجاج بنصوص الشعر والنثر، لما كان هناك مجال لأحد من النحاة المتأخرين في الذهاب فيها مذاهب متباينة، والإدلاء بآراء متناقضة، والتحامل على بعضهم بعضاً، ولما امتد هذا الخلاف أزمنة متعاقبة ظهر تأثيره في كتب المعاصرين الذين بحثوا هذه القضية وناقشوا جوانبها العديدة.

ولعل إفراط ابن مالك في الاستشهاد بالحديث إفراطاً شديداً هو الذي أثار قضية الاحتجاج بالحديث، وأوهم النحاة في عصره وبعد عصره أنه خرج على سنة

(*) كلية اللغات - قسم اللغة العربية - جامعة الزيتونة - ليبيا.

الأولين، وأنه شقّ مذهباً حديداً لا سابق له. وجعلهم يحاولون كدّ عقولهم لمطالعة الناس بفتاوى وآراء، فكان حصيلة ذلك آراء ثلاثة رئيسية :

الأول: لا يجوز الاحتجاج بالحديث مطلقاً لأسباب عديدة، أولها: أن الحديث مروى بالمعنى دون اللفظ، وما دام كذلك فكثير من ألفاظه وما اعترأها من تصريف أو إعراب ليس من نطق الرسول ولا من لفظه. و ثانيهما: أن الحديث وقع فيه لحن كثير، لأن أغلب رواته أعاجم لا يتقنون اللغة العربية. و ثالثهما: أن أوائل النحاة من أئمة البصريين والكوفيين، النحاة المتأخرين في بغداد والأندلس وغيرها، لم يفعلوا ذلك .

وأبرز من قال بهذا الرأي أبو حيان، وابن الضائع، و السيوطي .

الثاني: رأى الشاطبي، الذي يقف موقفاً وسطاً بين المنع و التجويز ، فيرى أنه يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها لمقصود خاص، كتلك التي قصد بها بيان فصاحته، وكالأمثال النبوية. ولا يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى رواتها بالمعنى دون اللفظ. وقد تبع الشاطبي أبا حيان في نفيه احتجاج أحد من النحاة الأوائل به .

الثالث: التجويز مطلقاً؛ وقال به ابن مالك والرضي، الذي زاد عليه جواز الاحتجاج بكلام أهل البيت، رضي الله عنهم. وقال به أيضاً الدماميني وابن الصلاح. غير أن أشد هؤلاء تحمساً لهذا الرأي وأكثرهم دفاعاً عنه أمام أبي حيان، ابن الطيب المغربي، في شرحه على اقتراح السيوطي .

و الحديث في اللغة : هو الجديد من الأشياء ^(١) ، وهو الخبر أيضاً ، و يجمع على أحاديث على خلاف القياس ، و الحديث الخبر للقليل و الكثير ^(٢) ، و الحديث : القرآن ^(٣) ، في قوله تعالى : ﴿ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ ^(٤) .

١- لسان العرب لابن منظور ، و الصحاح للجوهري . مادة (حدث) .

٢- لسان العرب ، و القاموس المحيط للفيروز أبادي . مادة (حدث) .

٣- لسان العرب ، و القاموس المحيط ، مادة (حدث) .

٤- الكيف : ٦ .

و الحديث في الاصطلاح هو : ما أضيف إلى النبي - ﷺ - من قول ، و بدأ هذا التخصيص في حياته ^(١) بدليل ما روى عن أبي هريرة أنه قال : (قيل يا رسول الله : من أسعد بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال رسول الله - ﷺ - : لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث ، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة ، من قال : لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه) ^(٢) ، ثم اتسع استعماله بعد وفاة الرسول - ﷺ - فأصبح يشمل مع القول الفعل والتقرير ^(٣) ، ثم ازداد توسعاً ، فصار يطلق على أقوال الصحابة و التابعين ^(٤) .

موقف القدامى من الحديث :

إن الاستشهاد النحوي بالحديث النبوي الشريف في الدرس النحوي يكون بين منكر و متوسط و مؤيد للاستشهاد ؛ بغية معرفة محل مصنفات الحديث من الأخذ أو الرد في الدرس النحوي .

إن واقع الاستشهاد بالحديث في الدرس النحوي عند نحائنا مختلف ؛ إذ عرف بعضهم عن الاستشهاد بالحديث في تفعيد القواعد ، فلم يستشهد سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلا بثمانية أحاديث ، ولم يصرح بنسبتها إلى الرسول - ﷺ - و كذلك كان موقف الفراء (ت ٢٠٧هـ) فلم يتجاوز ثلاثة عشر حديثاً ، و هكذا يقل الاستشهاد بالأحاديث عند المبرّد (ت ٢٨٥هـ) و الفارسي (ت ٣٧٧هـ) و ابن السراج (ت ٣١٦هـ) و ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، و إذا كانوا يختلفون في إيراده قلة وكثرة ، فإنهم متفقون على عدم جعله شاهداً لغوياً للاستقراء ^(٥) .

١- ينظر : علوم الحديث و مصطلحه ، لصبحي الصالح ، ٥ .

٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري : ١ / ٢٣٦ .

٣- ينظر : توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه و اتجاهاته ، لرفعت فوزي عبد المطلب :

١٩ .

٤- ينظر : المصدر السابق : ١٩ .

٥- مدخل إلى أصول النحو ، محمد خان ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر : ١٧ .

لقد استشهد سيبويه في (الكتاب) بثمانية أحاديث ^(١) - كما سبق - وهذا لا يرجع إلى قلة بضاعته في الحديث ؛ فلا يُظن به ذلك ، لأنه كان طالباً للحديث ^(٢) قبل أن ينبغ في النحو و يصنّف ، و ممّا جاء في كتابه من الأحاديث ما ذكره في باب (ما يكون من الأسماء صفة مفرداً) و ليس بفاعل و لا صفة تشبه بالفاعل ؛ كالحسن وأشباهه ^(٣) ، فقد احتجّ بحديث نصّه : (ما من أيام أحبّ إلى الله عزّ وجلّ فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) ^(٤) .

و ممّا جاء - أيضاً - من الاحتجاج بالحديث في باب (ما يكون فيه هو وأنت و أنا و نحن و أخواتهن فصلاً) عند إخباره عن اسم يكون من عدمه ، قال : (وأما قولهم :) كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه (ففيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان و النصب وجه واحد) ^(٥) ؛ فالتقدير عند سيبويه : يكون المولود أبواه هما اللذان . . .

يلحظ أن سيبويه لم ينسب ما استشهد به من أحاديث إلى الرسول - ﷺ - ، بل أورد الأحاديث بالفاظ مثل : و أما قولهم ، و مثل هذا ، و قد تقول . . . وغيرها من اللفاظ الدالة على حديثه - ﷺ - ، دون أن يقول : قال رسول الله - ﷺ - ، و لعل ذلك يرجع إلى أن تلك الأحاديث قد جرت على الألسن ما يغني عن إسنادها و تخريجها .

١- ينظر : الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١ / ٧٤ ، و ١ / ٣٢٧ ، و ٢ / ٣٢ ، و ٢ / ٨٠ ، و ٢ / ٣٩٣ ، و ٣ / ٢٦٨ ، و ٤ / ١١٦ .

٢- ينظر : العقد الثمين في تراجم النحويين ، شمس الدين الذهبي ، دار الحديث للطباعة و النشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م : ٢١٨ .

٣- الكتاب : ٢ / ٩٢ .

٤- الكتاب : ٢ / ٣٢ .

٥- الكتاب : ٢ / ٣٩٣ .

و أما المبرّد في كتابه (المقتضب) فلا نزاه يستشهد إلا بالقليل من الأحاديث النبوية ؛ قال : (و في الحديث : لما طَعَنَ العُلُجُ أو العبدُ عُمَرَ - رحمه الله - صاح : يا لله للمسلمين)^(١) ، و قال أيضًا في المقتضب : (و جاء في الحديث : أول حي ألف مع الرسول - ﷺ - جُهَيْنَةُ)^(٢) .

و الظاهر أنّ المبرّد أراد في جلّ ما استشهد به من الأحاديث الخبر^(٣) ، و لم يأت بالحديث النبوي المرفوع إلا في موضع واحد ؛ يقول : (و جاء عن النبي - ﷺ - : (ليس في الخضروات صدقة)^(٤) .

غير أن الأمر يتغير في بيئة الأندلس ، فيحتج بالحديث ابن خروف ، والسهيلي ، و ابن مالك ، حيث بلغت شواهد منه مائة و اثنين و ثلاثين حديثًا ، و قد أثر في النحاة بعده كابن هشام و ابن عقيل و المرادي . . .

فابن هشام في شرح (الشذور) يستشهد بما يقارب ثلاثين حديثًا ؛ و مثل ذلك في باب (المرفوعات) ، فصل (خبر إنّ و أخواتها) يقول : (و في الحديث : (إنّ في الصلاة لشغلًا)^(٥)(١) .

و كذلك ما جاء في باب المنصوبات ، فصل (المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل) ذاكراً تعريف المنصوب على الاختصاص بالإضافة ؛

١- المقتضب ، المبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت : ٤ / ٥٣٣ .

٢- المقتضب : ٢ / ٤٦٤ .

٣- وهو - عند بعض العلماء - مرادف للحديث بالنظر إلى المعنى اللغوي للكلمتين و عند بعضهم يشمل معناه كل الأخبار التاريخية ، و لذلك قال علماء الحديث : (بينهما عموم و خصوص مطلق ، فكل حديث خبر و لا عكس) ينظر : دراسات في القرآن و الحديث : ١٤٩ .

٤- ينظر : تعليق عبد الخالق عزيمة على كتاب (المقتضب) طبعة عالم الكتب ، بيروت ، ١ / ١١٦ .

٥- المسند ، أحمد بن حنبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٦٥٠م ، ٥ / ١٣٠ .

٦- شرح شذور الذهب : ابن هشام ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م : ٢٦٩ .

يقول : (و من تعريفه بالإضائة قوله - ﷺ -) (إنّا آل محمد لا تحل لنا الصدقة)^(١) .

أمّا في (مغني اللبيب) فيستشهد بثمانية و سبعين حديثاً^(٢) في مسائل نحوية شتى ؛ و من ذلك ما أورده في باب (تفسير المفردات و ذكر أحكامها) ، فصل حرف الجر (في) ذاكراً معانيها و من ضمنها معنى (التعليل) ؛ يقول : (حرف جر له عشر معان . . . ، و الثالث التعليل : نحو . . . ، و في الحديث : (إنّ امرأة دخلت النار في هرة حبستها)^(٣))^(٤) .

و كذلك ما جاء في مسوغات الابتداء بالنكرة عند ذكره لشروطها حين تكون عاملة ، يقول : (الثاني : أن تكون النكرة عاملة : إمّا رفعاً . . . و إمّا جرّاً نحو قوله - ﷺ - : (خمس صلوات كتبهن الله)^(٥) .

و مهما يكن فإن النحاة قد اختلفوا في الاستشهاد بالأحاديث لإثبات قواعد اللغة و النحو ، كل احتج ببراهين و حجج ارتضاها ، إمّا منعاً للاستشهاد و إمّا إقراراً .

موقف المتأخرين من الحديث :

يرى الدكتور عبد القادر الهيتي^(٦) بأنّ القدامى كانوا يعتبرون الحديث داخلياً في كلام العرب فهذا غير صحيح ؛ لأنّه لا ينطبق عليهم كلهم ، نعم إنّ سيبويه لم

١- شرح شذور الذهب : ٢٩١ .

٢- ينظر : تحقيق مازن المبارك و محمد علي حمد الله على كتاب مغني اللبيب ، دار الفكر بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ م ٦٨٩ .

٣- مسند أحمد : ٢ / ٥٠٧ .

٤- مغني اللبيب : ١٦٨ .

٥- مغني اللبيب : ٤٤٠ .

٦- خصائص مذهب الأندلس النحوي : لعبد القادر الهيتي ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ م ،

ينسب أي حديث إلى "رسول - ﷺ - و إنما كان يصدره بقوله : (و مثل ذلك)^(١) ، أو (و أما قولهم)^(٢) ، لكن المبرد و أبى على الفارسي وجدناهما ينصان على الحديث ، كقول المبرد^(٣) : (جاء عن النبي - ﷺ - : ليس في الخضروات صدقة^(٤)) ، و قول أبي علي الفارسي^(٥) (كما جاء في الحديث : هو لأخيك أو للذئب)^(٦) ، غير أنهما ضمنا الحديث كلام الصحابة و التابعين اعتمادا على الخبر الذي هو أحد المعاني اللغوية للحديث ، و من ذلك قول المبرد : (و في الحديث ، لما طعن العليج أو العبد عمر بن الخطاب صاح : يا لله للمسلمين)^(٧) و قول أبي علي الفارسي^(٨) : (و في الحديث : كان يَطْحُ أُغَيْلَمَةَ بني عبد المطلب)^(٩) ، فهذا كلام ابن عباس - رضي الله عنه - فالمقصود بالحديث هنا الخبر .

جعل الدكتور علي أبو المكارم القدامى تاركين الاستشهاد بالحديث ، ولم يلتفت إلى هذه القلة من الأحاديث ، حيث يقول الدكتور علي أبو المكارم : (. . . كما لم أعر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين على من يعتمد على أحاديث النبي أو يستشهد بها)^(١٠) ، و لقد دافع أبو المكارم عن القدامى في تركهم الاستشهاد بالحديث ، و عزا ذلك إلى سببين :^(١١)

- ١- الكتاب : ١ / ٧٤ ، و ٢ / ٣٢ ، و ٤ / ١١٦ .
- ٢- الكتاب : ٢ / ٣٩٣ .
- ٣- المقتضب : ٤ / ٢١٧ ، و الكامل : ٣ / ٣٥٦ ، و ١ / ٢٧٣ . س
- ٤- مسند الإمام أحمد : ١٦ / ٢٣٣ .
- ٥- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨ م : ٢ / ٤١٣ .
- ٦- فتح الباري : ٥ / ٨٨ .
- ٧- المقتضب : ٤ / ٢٥٤ ، و ٢ / ١٨٤ .
- ٨- كتاب الشعر : ١ / ١٣٧ .
- ٩- سنن ابن ماجه ، لابن ماجه ، تحقيق : محمد فواد عبد الباقي ، بيروت . : ٢ / ١٠٠٧ .
- ١٠- أصول التفكير النحوي : ٣٩ .
- ١١- أصول التفكير النحوي : ٣٩ .

١- الغنى عنه ، لتوفر المادة اللغوية ، وبخاصة الشعر .

٢- عدم الثقة فيه لما اعتراه من تغيير بسبب الرواية بالمعنى ، فاكتفوا بالمصادر الموثوق فيها عن المصادر المشكوك فيها ، وكذلك الدكتور سعيد الأفغاني غير أنه عزا تركهم الاستشهاد به إلى (شح المورد و ندرة الرواية و قلة التصنيف)^(١) .

أما ما قاله الدكتور علي أبو المكارم ، ففي رأيه أنهما سببان مرتبطان ارتباطاً قوياً ، بحيث لا يمكن الفصل بينهما ، و لكن من السهل ردهما بعقد مقارنة بين الشواهد النحوية (الشعر ، القرآن ، الحديث) ، فنجد الشعر دائماً في المرتبة الأولى - عند المتقدمين والمتأخرين - فمن المستحيل أن ينطبق السببان اللذان ذكرهما أبو المكارم على القرآن ، ذلك أنه مصدر موثوق به ، و مع ذلك فهو في المرتبة الثانية ، فكتاب سيبويه - مثلاً - فيه ١٠٥٠ شاهداً شعرياً ، بينما لم تتجاوز الآيات القرآنية ٤٠٠ فالفارق كبير جداً ، و حتى بعد كثرة التصنيف و تقيّة الحديث من الموضوع بقي الشعر في المقدمة ، ثم القرآن ، و أخيراً الحديث - إن وجد - .

و أما ما قاله الدكتور سعيد الأفغاني فهما سببان مرتبطان ، ففي رأيه أن هذا ليس سبباً لترك القدامى الاستشهاد بالحديث ، ذلك أن دراسة الحديث كانت متوافرة ، بل إن العلماء كانوا أول علم يطلبونه هو الفقه و الحديث ، مما يدل على انتشار الحديث ، و سبب العلماء خير دليل على ذلك ، إضافة إلى أن سيبويه - مثلاً - كان سبب تعلمه العربية لحنه في الحديث ، الذي كان يستمليه على حماد بن سلمة ، كما تذكر كتب التراجم^(٢) ، أما قلة التصنيف ، فهو ليس خاصاً بالحديث ، و إنما يشمل العلوم بعامة ؛ لأن الناس في ذلك الوقت كانوا يعتمدون على الرواية الشفوية ، لكن قلة التصنيف هذه اختفت مع تقدم الزمن ، و مع ذلك بقي الحديث في المرتبة الأخيرة

١- أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، دار الكتاب الإسلامي للطباعة والنشر : ١٩٨٧م : ٥٠ .

٢- إنباء الرواة على أنباء النحاة ، للقفاي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م : ٢ / ٣٦٥ .

بالنسبة للشواهد ، و من ثمّ فلا يمكن أن تكون هذه أسباباً لترك القدامى الاستشهاد بالحديث .

فإذا أحسنا الظنّ بالقدامى فلنقل : إن خوف الكذب على الرسول - ﷺ - هو السبب - في رأيي - في انصراف العلماء عن الاستشهاد بالحديث ، و ممّا ساعد على ذلك تلك الأحداث التي شهدتها الدولة الإسلامية ، و التي أدت إلى الوضع في الحديث ، وبخاصة العراق ، حتى سميت (دار الضرب) قال هشام بن عروة : (إذا حدثك العراقي بألف حديث فآلق تسعمائة ، و كن من الباقي في شك)^(١) ، ممّا أدى بهؤلاء العلماء إلى الاتجاه إلى مورد آخر يعينهم في تععيد القواعد فما كان أمامهم إلا الشعر ، حرصاً منهم على جمع المادة اللغوية ، فإذا أضفنا إلى ذلك شغف هؤلاء العلماء بالشعر و تعلقهم به - و هو سمة كل عصر - كان سبباً ثانياً في انصرافهم عن الاستشهاد بالحديث ، بدليل أن المتأخرين الذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث - مقارنة بالقدامى - نجد الشعر في مقدمة الشواهد ، و كتبهم خير دليل على ذلك ، ومهما يكن من سبب فإن النتيجة واحدة و هي : أن القدامى قد انصرفوا عن الاستشهاد بالحديث ، و تدعيماً لهذه النتيجة نقبس عبارات شافية كافية ننقص بها ما ذهب إليه الدكتور الهيتي ، ومن هذا حذوه منها :

١- قول ابن الضائع في شرح الجمل : (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه و غيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث)^(٢).

٢- وقول أبي حيان : (. . . على أ ، الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ،

١- مصادر اللغة ، عبد الحميد الشلقاني ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة

الثانية ، ١٩٩٢م . : ١٥٩ .

٢- الاقتراح : ٤٣ ، و الخزائن ، للبغدادي ، تحقيق محمد نبيل طريقي ، دار الكتب العلمية بيروت ،

الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م . : ١ / ١٠ .

و سيبويه من أئمة البصريين ، و الكسائي ، و الفراء ، و هشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك (١) .

٣- وقول الشاطبي في شرح الألفية : (لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث الرسول - ﷺ - و ابن مالك . . . بنى الكلام على الحديث مطلقاً . . . و لا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف) (٢) .

علل المانع من الاستشهاد بالحديث :

من المعلوم أن علماء الحديث قد جوزوا رواية الحديث بالمعنى ؛ و حاصل هذا أن يُروى الحديث عن رسول الله - ﷺ - بمعناه لا بلفظه ، مما أثر تأثيراً مباشراً في الاستشهاد بالأحاديث لإثبات اللغة و قواعد النحو عند علماء العربية .

و يذكر أن النحاة القدماء لم يصرحوا بالأسباب التي جعلتهم لا يستشهدون بالحديث ، و قد اجتهد المتأخرون في ذكر الأسباب ، والسبب الإجمالي في ذلك هو أن علماء العربية لم يتبينوا من أن نصوص الحديث النبوي في مصنفاته جاءت بلفظ النبي - ﷺ - كونه أفصح العرب قاطبة ، فلو تبينوا من ذلك لكانت نصوص الحديث تُحمل كما يُحمل القرآن في إثبات القواعد النحوية كونه حجة بالإجماع ، و في هذا الشأن يقول أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) : (إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك من لفظ الرسول - ﷺ - ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية) (٣) .

و قد حدّد بعض المتأخرين الأسباب التي دعت هؤلاء العلماء إلى المنع تفصيلاً و يمكن إيرادها فيما يلي :

١- الاقتراح : ٤٠ ، و الخزاعة : ١ / ١٠ .

٢- الخزاعة : ١ / ١٣ .

٣- مدخل إلى أصول النحو : ١٨ .

١- تجويز رواية الحديث بالمعنى :

ذلك أن معظم الأحاديث قد رواها الرواة بالمعنى لا بالألفاظ المسموعة منه -
ﷺ- ، و كان هذا شأن الرواة في كل طبقة ، يسمعون الأحاديث بألفاظ ثم يرونها
بألفاظ أخرى ، و هكذا حتى وصلت إلينا ، و لربما انطست معالم ألفاظها و معانيها ،
فكان للرواية بالمعنى ضرر كبير في اللغة كما يرى المانعون لحجية الحديث ، و لهذا
لم يأخذ هؤلاء بالأحاديث لإثبات القواعد اللغوية ؛ لما لم يعلموا العلم اليقين لفظه -
ﷺ- الذي نطق به في تلك الأحاديث ، فرفضوا أن يستشهدوا بها في إثبات قواعد
النحو (١) .

و تجويز الرواة النقل بالمعنى يحدث اللبس في كثير من عبارات الحديث ،
ف نجد قصة واحدة جرت في زمانه - ﷺ - لم تتقل بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما
رؤي من قوله : (زَوَّجْتُهَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ) (٢) .

نعلم يقيناً أنه - ﷺ - لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ فأثت الرواة بالمرادف ، و
لم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب ، و لا سيما مع تقادم السماع ، و عدم ضبطه
بالكتابة ، و الاتكال على الحفظ و الضابط منهم من ضبط المعنى ، و أما ضبط اللفظ
فبعيد جدًا خصوصاً في الأحاديث الطوال ، و قد قال سفيان الثوري : (إِن قُلْتُ لَكُمْ :
إِنِّي أَحَدْتُكُمْ كَمَا سَمِعْتُ فَلَا تَصْدُقُونِي ، إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى ، و من نظر في الحديث أدنى
نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى) (٣) .

٢- وقوع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث :

و ذلك لأن كثيراً من الرواة كانوا من غير العرب ، و لا يعلمون سمت كلام
العرب و لا صناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم و هم لا يعلمون ذلك ، يقول

١- ينظر : الحديث و المحدثون ، محمد محمد أبو زهو ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ،
١٩٨٤م : ١٩٩ .

٢- صحيح البخاري : ٦ / ٢٣٠ .

٣- الاقتراح : للسيوطي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م : ٥٥ .

السيوطي : (و قد وقع في كلامهم و روايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، و نعلم قطعاً غير شك أن رسول الله - ﷺ - كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات و أحسن التراكيب و أشهرها و أجزلها ، و إذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، و تعليم الله ذلك له من غير معلم) (١) .

و ينكر أبو حيان على ابن مالك إجازته الاستشهاد بالحديث مطلقاً بقوله : (قد وقع هذا المصنف من الاستبدال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب و ما رأيت أحداً من المتقدمين المتأخرين سالك هذه الطريقة غيره) (٢) .

و قال في موضع آخر : (و المصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين و ما أمعن النظر في ذلك ، و لا صاحب من له التمييز) (٣) .

ثم يختم أبو حيان كلامه بقوله : (و إنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لسئلا يقول المبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب و فيهم المسلم والكافر ، و لا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري و مسلم و أضرابهما ؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث) (٤) .

و يذكر السيوطي قول قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة (٥) ، و كان ممن أخذ عن ابن مالك : (قلت له : يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ، و وقع فيه من

١- الاقتراح : ٥٥ .

٢- الاقتراح : ٥٣ .

٣- المصدر نفسه : ٥٥ .

٤- المصدر نفسه : ٥٥ .

٥- هو الإمام محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الكفائي الحموي الشافعي بدر الدين أبو عبد الله (٦٣٩ هـ - ٧٣٣ هـ) قاض من العلماء بالحديث و سائر علوم الدين ، ولد في حماة وولى الحكم في الخطابة بالقدس ، ثم القضاء بمصر ، فالشام، فمصر ، حتى شاخ فعمي فمات ، ينظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ، دار الجيل بيروت : ٣ / ٢٨٠ .

روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول - ﷺ - ، فلم يُجب بشيء (١) ، هذا ما استدل به المانعون لحجية الحديث من حجج هي حسبهم دامغة .

إن قول المانعين بأنه قد وقع اللحن في كثير من الأحاديث ، يجاب عليه بأن كثيراً مما أورد على هذا الوجه قد ظهر له وجه من الصحة ، و قد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه (التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح) و ذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوهاً يبين بها أنها من قبيل العربي الفصيح ، كما أن كثيراً مما ينكره اللغوي و يعدّه لحنًا يأتي لغوي آخر فيذكر له وجهًا مقبولاً (٢) .

إضافة إلى ذلك فإن وجود ألفاظ مخالفة لما هو مطرد و شائع في القواعد النحوية لا يلزم الإعراض عن الاستدلال بالأحاديث جملة ، و إذا كان في بعض الأحاديث لحن أو تصحيف ، فالأشعار يقع فيها كذلك ؛ و الدواوين الشعرية في أدبنا العربي حافلة بمثل هذا لا يمكن ذكرها بقصد الإيجاز ، و هي حجة من غير خلاف ، فوقع الغلط نادر ، لا ينبغي عليه حكم ، و لا يصح منع الكم الهائل من الأحاديث الصحيحة التي رواها من لا يطعن في عدالتهم و علمهم (٣) ، كالبخاري و مسلم و قبلهما الزهري و مالك .

و يقول عبد الرحمن السيد معترضاً على ما احتج به المانعون للاحتجاج بالحديث : (و إذا كنّا نحتج بكلامهم الذي أنشئوه ، فلأن نحتج بكلامهم الذي نسبوه إلى النبي - ﷺ - أو بالألفاظ التي عبروا بها عن المعنى الذي فهموه عن النبي من باب أولى ، و على أن بعضهم لم يكونوا عرباً ، فكلهم على كل حال لم يكونوا من الأعاجم) (٤) .

١- الاقتراح : ٥٥ .

٢- ينظر : أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم صالح ، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م : ٢٣٨ .

٣- المرجع نفسه : ٢٣٨ .

٤- المرجع السابق : ٢٣٩ .

علل المجريين لاستشهاد بالحديث :

أما المجريون فأغلبهم من اللغويين و أصحاب المعاجم ، إذ كان هدفهم المعنى ؛ فلا مجال إذن من التحرج في الاستشهاد بالحديث النبوي ، فظهر الحديث في كتب اللغة و المعاجم ، و يكفي أن ننظر إلى كتاب (التهذيب) للإمام أبي منصور الأزهري (ت ٢٨٢ هـ) حتى نرى اعتماده على الأحاديث ، و إكثاره من الاستشهاد بها ، و كذلك الحال في (الصحاح) للجوهري ، و (المخصص) لابن سيدة و (الجمل) و (مقاييس اللغة) لابن فارس ، و (الفائق) للزمخشري ^(١) .

أما من احتج بالأحاديث من النحاة ، فقد قيل : إن من أوائل من أقدم منهم على ذلك ، أبا القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) الذي أكثر من الاحتجاج به ، بل تعدى ذلك إلى الاستشهاد بكلام أهل البيت ، و كذلك ابن خروف ، يقول ابن الضائع في شرح الجمل : (كان ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا ، فإن كان على وجه الاستظهار و التبرك بالمروي فحسن ، و إن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما أرى) ^(٢) .

و على رأي هؤلاء المجريين ابن مالك ، و ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، و يستند هؤلاء إلى ^(٣) :

- الإجماع على أنه - ﷺ - أفصح العرب لهجة .

- الإجماع على أن الأحاديث أصح سندًا مما ينقل من أشعار العرب ؛ ذلك لما وضعه علماء الحديث من شروط دقيقة في تخريج الأحاديث و روايتها و تقسيمها إلى صحيح و حسن و ضعيف ، و هذا غير وارد في رواية الشعر و الأدب .

- لا عبرة بأن أغلب الرواة من الأعاجم ، لأنه لا يمكن أن يقال ذلك في رواة الشعر و النثر ، و على الرغم من ذلك يُحتج بما جاء فيهما .

١- أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري : ٢٣٩ .

٢- الاقتراح : ٥٤ .

٣- أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري : ٢٣٩ .

- إنه ظهر أن كثيراً مما يُنسب إلى اللحن في حديث الرسول - ﷺ - ، قد ظهر له وجه من الصحة ، و عليها خرّجت الأحاديث (١) .

أمّا بالنسبة إلى الرواية بالمعنى ، فإنهم يردّون عليها بأن الأصل في رواة الحديث عدم تبديل اللفظ ، و خاصة أنّه قد وضعت الضوابط و شدّد العلماء في التحري و الضبط ، كما أن كثيراً من المحدثين و الفقهاء و الأصوليين ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى ، و من أجازها اشترط ما يلي (٢) :

- أن يكون الرواي عالماً بمواقع الألفاظ ، خبيراً باللغة و أسرارها .

- أن يكون ملماً بعلوم الشريعة و مقاصدها .

- أن يكون الحديث الذي يرويه بالمعنى ليس من جوامع الكلم ؛ ذلك أنه يروى باللفظ وجوباً عن رسول الله - ﷺ - .

- أن يكون الحديث مما لا يُتعبّد بلفظه ؛ كالأدعية و غيرها .

يضاف إلى كل ذلك أن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين ، و التدوين وقع في الصدر الأول و قبل أن تقسد الألسنة ، فغاية ما حدث - على افتراض وقوع التبديل في اللفظ - أنه تمّ تبديل لفظ يُحتجّ به بلفظ آخر يُحتجّ به كذلك ، لأنّه تصرف ممن يُحتجّ بأقوالهم ، ثم إنّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنّما يكون فيما لم يدوّن ، أمّا ما تمّ تدوينه فلا مجال فيه إذاً إلى القول بتبديل ألفاظه (٣) .

إنه لا يمكن قبول هذه الأدلة بجملتها ، لأن الادعاء بأنّ الأحاديث دُوّنت قبل فساد الألسنة غير مطابق لتاريخ تدوين علم الحديث ، فالواقع أن أول تدوين للحديث وقع في عهد النبي - ﷺ - ، و ممن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص

١- ينظر : نظرات في النحو ، طه الراوي ، مجلة المجمع العلمي بدمشق ، العدد ١٤ : ٣٢٥ و ٣٢٧ .

٢- ينظر : الحديث و المحدثون ، محمد محمد أبو زهو ، ٢٠١ .

٣- ينظر : أصول النحو العربي ، محمود أحمد نطلة ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م ٥١ و ٥٣ .

، أما تـسويـنـه في كـتـب فـقـد وـقـع بـأـمـر الخـلـيـفـة عـمـر بـن عـبـد العـزـيـز (ت ١٠١ هـ) و
قـيـل إـن أـول مـن دَوَّن الحـدـيـث مـحـمـد بـن مـسـلـم الزـهـري (ت ١٢٤ هـ) : و قـيـل سـعـيـد
بـن أـبـي عـرـوبـة (ت ١٥٦ هـ) ، و الرـبـيع بـن صـبـيـح (ت ١٦٠ هـ) (١) .

و هـذه النظـرة التـاريـخيـة تـدل عـلى أـن ابتـداء تـدوـيـن الحـدـيـث لـيـكـون عـلـمـا مـنـهـجـيـا
مـتـكـامـلـا كـان فـي أوائل القـرن الثـاني ، ر أنه لم يـتم تـدوـيـن مـعـظـم الأـحـاديـث إـلا فـي
النـصـف الثـاني مـن القـرن الثـاني الهـجـري .

يـقـول الشـيـخ مـحـمـد الخـضـر حـسـيـن : (إذا عـدنا إـلى قـول ابـن خـلدون (تـدوـيـن
الأـحـاديـث وـقـع فـي الصـدر الأوـل قـبـل فـسـاد اللـغـة العـربـيـة ، و حـيـن كـان كـلام أوـلئـك -
عـلى تـقـديـر تـبـديـلـهـم - يُـسـوِّغُ الـاـحتـجـاج بـه) و عـرضـنا عـلى التـاريـخ وـجـدنا أـن التـدوـيـن
وـقـع بـعـد أن دـخـل الفـسـاد فـي اللـغـة . . . فدعـوى أـن الأـحـاديـث دَوِّنت قـبـل فـسـاد اللـغـة و
أـن كـلام المـدوِّنـيـن لـها يُـسـوِّغُ الـاـحتـجـاج بـه فـي اللـغـة ، غـيـر مـطـابـقـة لـلـتـاريـخ مـن كـل
وـجـه ، و لو تـمـت عـلى نـحو ما قـرـره ابـن خـلدون لـقـامـت بـها الحـجـة الفـاصـلة عـلى
الـاسـتـشـهـاد بـالحـدـيـث فـي اللـغـة مـن غـيـر حـاجة إـلى شـيء آخـر يـعـضـدها) (٢) .

ثم يـسـتـدرك قـائـلا : (و الـذي نـسـتـفـيـده مـن حـقايق التـاريـخ أـن قـسـمـا كـبـيـرـا مـن
الأـحـاديـث دَوِّنه رـجـال يُـحـتـج بـأقـوالـهـم فـي العـربـيـة ، و أـن كـثـيـرا مـن الرـواة كـانوا يـكـتـبـون
الأـحـاديـث عـند سـمـاعـها ، و ذلـك مـما يُـسـاعـد رـوايـتها بـألـفـاظـها ، فـيُـضـاف إـلى هـذا و ذاك
إـلى ما وـقـع مـن التـشـدـيـد فـي رـوايـة الحـدـيـث بـالمـعـنى ، و ما عـُـرِف مـن اـحتـيـاط أـثـمـة
الحـدـيـث و تـحـريـهـم فـي الرـوايـة ، فـيـحـصـل الظن الكافي لـرـجـحـان أـن تـكـون الأـحـاديـث
المـدوِّنة فـي الصـدر الأوـل مـروية بـألـفـاظـها مـمـن يُـحـتـج بـكـلامـه) (٣) .

١- ينظر : دراسـات فـي العـربـيـة و تـاريـخـها ، مـحـمـد الخـضـر حـسـيـن ، نـشـره عـلي رضا التـونـسي ،

المـكـتـب الإـسـلامـي و مـكـتـبة دار الفـتـح ، دـمـشق ، الطـبـعة الثـانيـة ، ١٩٦٠م ، ١٧٥ .

٢- دراسـات فـي العـربـيـة و تـاريـخـها : ١٧٥ .

٣- المـصـدر نـفـسـه : ١٧٥ .

ما جاء عند المعاصرين في الاستشهاد بالحديث :

وقف جلّ الدارسين المعاصرين إزاء مسألة (الاستشهاد بالحديث في الدرس النحوي) موقف المتمعن و المترث ، و ذلك لدقتها وحساسيتها ؛ فكانت نظرهم أقرب إلى التوسط و الاعتدال كونهم استندوا إلى المجامع اللغوية و الفقهية ، وعدّوا مظان الأخذ و النظر بين علماء اللغة وعلماء الحديث و حتى أهل الأصول .

ومن هؤلاء الباحثين المعاصرين (محمد الخضر حسين) ، وهو من أهم من كتب في هذا الموضوع ^(١) ، و يعدّ من أوائل اللغويين المحدثين الذين عتوا بقضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في الدرس النحوي ؛ فقد استقصى المسألة في الكتب الكثيرة ، ليرى في أي جانب يقع الحق ، إذ يقول : (و هذا ما دعاني إلى أن أبحث هذه المسألة و بذلت جهداً في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم ، ثم استخلصت من اختلافهم رأياً) ^(٢) .

و لقد خلص الشيخ بعد أن عرض أدلة المانعين و المجيزين ، و ناقشها إلى نتيجة يذهب فيها إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، و هو ستة أنواع ^(٣) :

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته - ﷺ - .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كانت يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الإنكار والأدعية .

ثالثها : ما يروى شأهاذا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .

رابعاً : الأحاديث التي وردت من طريق متعددة و اتحدت ألفاظها .

١- ينظر : بحث له بعنوان (الاستشهاد بالحديث في اللغة) بمجلة اللغة العربية بالقاهرة ، المطبعة

الأميرية ببولاق ، ١٩٣٦م ، ٣ / ١٩٧ .

٢- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٣٦م ، ٣ / ١٩٧ .

٣- ينظر : أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري ، ٢٤٣ .

خامسها : الأحاديث التي دونها من كان يعيش في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس و عبد الملك بن جريح و الإمام الشافعي .

سادسها : ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : ابن سيرين و القاسم بن محمد و رجاء بن حيوة و علي بن المدني .

كما يرى (الخضر حسين) أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ؛ و هي الأحاديث التي لم تتوّن في الصدر الأول و إنّما تروى في كتب بعض المتأخرين (١) .

و لقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا البحث و خرج بقرار مفاده جواز الاحتجاج ببعض أنواع الأحاديث و حدّها .

جاء في قرار المجمع أن علماء العربية اختلفوا في الاحتجاج بالأحاديث النبوية ؛ لجواز روايتها بالمعنى ، و لكثرة الأعاجم في روايتها ، و قد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبيّنة فيما يأتي (٢) :

• لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول ، ككتب الصحاح الستة فما قبلها .

• يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب المذكورة آنفاً على الوجه الآتي (٣) :

١- الأحاديث المتواترة المشهورة .

٢- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات .

٣- الأحاديث التي تُعد جوامع الكلم (٤) .

١- المرجع نفسه : ٢٤٣ .

٢- ينظر : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ياسين أبو الهيجاء ، عالم الكتب الحديث : الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م : ٢١ .

٣- المرجع نفسه : ٢١ .

٤- جوامع الكلم : هي أحاديث رويت عن رسول الله لفظاً ، و تتسم بقلّة ألفاظها مع اتساع معانيها .

٤- كُتِبَ النَّبِيُّ - ﷺ - .

٥- الأحاديث المروية لبيان أنه كان - ﷺ - يخاطب كل قوم بلغتهم .

٦- الأحاديث التي دوتها من نشأ بين العرب الفصحاء .

٧- الأحاديث التي عُرِفَ من حال روايتها لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل :
القاسم بن محمد ، و رجاء بن حيوة ، و ابن سيرين .

٨- الأحاديث المروية من طرق متعددة و ألفاظها واحدة .

يلحظ أن قرار المجمع لا يكاد يخرج في مضمونه على ما جاء به الشيخ
الخصر حسين ، مما يدل على شيء من التوافق في هذه المسألة .

و قد استدرك (أمين السيد) على المجمع نوعين من الأحاديث ؛ إذ قال :
و لكنني أرى أنه يجب أن يزيد فيما يُحتج به :

*- الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم .

*- الأحاديث التي يطمئن فيها إلى عدالة رواتها ، و التي يغلب على الظن تعدد
مواطن الاستشهاد فيها ، و إن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة ^(١) .

لكن باحثاً في شؤون المجمع ، و هو الدكتور (رشاد الحمزاوي) علّق على
قرار المجمع بقوله : (إن هذا القرار مهم بالطبع ، إلا أنه يستند إلى رأي محافظ لا
يأمن اللبس ، فهو يقرّ معايير فيها نظر ، من ذلك اعتماده على الجنس العربي
الخالص ، و إقراره فساد اللغة في فترة معينة ، و الطعن في رواة الحديث لأنه
أعاجم ، دون التنبّه إلى أن الإمام البخاري ليس عربياً ، و تلك عراقيل و متناقضات
من شأنها أن تثير قضايا و مشاكل عند تطبيق هذا القرار ^(٢) .

١- ينظر : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ٢٤ .

٢- أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة ، رشاد الحمزاوي ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى،

١٩٨٨م : ١٩٢ .

و لعل الحمزاوي قد جانب الصواب في مسألة (الاعتماد على الجنس العربي الخالص) ، و هي لم ترد في أين نشأ بند من بنود القرار بل إننا نجد عكسها ، فنجد في البند (و) الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء ، و هذا توسع يُدخل العربي و غيره ، هذا فضلاً عن ورود اسم (ابن سيرين) ممن يؤخذ عنه في قرار المجمع ، وهو عربي بالولاء ^(١) .

مما سبق يتضح أننا إذا استعرضنا آراء علماء اللغة والحديث و الأصول القدامى و المعاصرين فأخذنا مثلاً ما جاء به (الخضر حسين) و ما زاده عليه قرار المجمع من الشروط ، وجدنا هذه القرارات لم تتحلل من كل القيود ، بل كانت وفق شروط ذكر جلّها المتأخرون من القدماء كالشاطبي و البدر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) وغيرهما ، إلا أن قرار المجمع رتبها وصنّفها و زاد عليها .

وعلى هذا فالاستشهاد بكتاب صحيح البخاري أو مسلم في الدرس النحوي وارد ؛ فإذا كان الاستشهاد بالشعر المتأخر من عصور الاحتجاج كشعر ابن هرمة وغيره قائماً ، فإن الاستشهاد بالأحاديث أولى ؛ خاصة إذا كانت من صحيح البخاري أو مسلم و هما أصح كتابين بعد كتاب الله و لا يشك في انتحالهما ، خلافاً لدواوين الشعراء التي تبقى دوماً محل فحص وتمحيص ، كما عُلّم أنه أُجيز الاستشهاد بالكتب المدونة في الصدر الأول والتي أجاز مجمع اللغة العربية الاستشهاد بها رغم أنها حافلة بالرواة الأعاجم .

١- كان مولى أنس بن مالك ، توفي سنة ١١٠ هـ ، ينظر البداية والنهاية ، ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ٩ / ٢٦٧ .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
- (الاستشهاد بالحديث في اللغة) محمد الخضر حسين ، بحث بمجلة اللغة العربية بالقاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٣٦م .
- أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ١٩٧٣م .
- أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم صالح ، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م .
- أصول النحو العربي ، محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .
- أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة ، رشاد الحمزاوي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقطبي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .
- البداية والنهاية ، ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه و اتجاهااته ، لرفعت فوزي عبد المطلب .
- الحديث و المحدثون ، محمد محمد أبو زهو ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤م .
- خزانة الأدب ، للبغداد ، تحقيق محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .
- خصائص مذهب الأندلس النحوي : لعبد القادر الهيتي ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣م .
- دراسات في العربية و تاريخها ، محمد الخضر حسين ، نشره علي رضا التونسي ، المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠م .
- سنن ابن ماجة ، لابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت .
- شرح شذور الذهب : ابن هشام ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م .
- صحيح البخاري ، لأبي عبد الله البخاري ، مطبعة البابي الحلبي ١٩٧٠م .

- العقد الثمين في تراجم النحويين ، شمس الدين الذهبي ، دار الحديث للطباعة و النشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- علوم الحديث و مصطلحه ، لصبحي الصالح .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : الشيخ عبد العزيز بن باز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ م .
- الاقتراح : للسيوطي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى .
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨ م .
- لسان العرب ، لابن منظور المصري ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- مدخل إلى أصول النحو ، محمد خان ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر .
- المسند ، للإمام أحمد بن حنبل ، شرح : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .
- مصادر اللغة ، عبد الحميد الشلقاني ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ م .
- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ياسين أبو الهيجاء ، عالم الكتب الحديث : الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ م .
- مغني اللبيب ، تحقيق : مازن المبارك و محمد علي حمد الله علي ، دار الفكر بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ .
- المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

* * *